

النظرية الإقليمية في التاريخ للأدب العربي

د. عيسى بن سعيد بن عيسى الحوقاني
أستاذ مساعد - جامعة نزوى - سلطنة عمان
البريد: alhuqani@unizwa.edu.om

المخلص:

تُعنى هذه الدراسة بقضية التأريخ للأدب العربيّ حسب النظرية الإقليمية سعياً لتجاوز إشكاليّات ربط تاريخ الأدب العربيّ بالتاريخ السياسيّ من ناحية، ولتجاوز إشكاليّات إغفال البعد الجغرافيّ للأقاليم العربيّة من ناحية أخرى، إذ ارتبط في ذهن المتلقيّ تقسيم الأدب العربيّ إلى حقبةٍ سياسيّة ترتبط بالأسر الحاكمة رقبياً وانهياراً، حتى غدا هذا الضرب من التحقيب سائداً في أغلب كتب تاريخ الأدب، وقد نتج عن ربط الحقبة الأدبيّة بالحقبة السياسيّة إغفالاً واضحاً للبعد الجغرافيّ، ويتجلّى ذلك في التركيز على المركز (مصر، الشام، العراق) وتجاهل الأطراف (المغرب العربيّ، الخليج العربيّ)، والتأريخ للأدب العربيّ حسب الأقاليم من المناهج الجديرة بالبحث والدراسة على الرغم من قلة الالتفات إليه؛ ولهذا سعينا في هذه الدراسة إلى تناول المنطلقات الفلسفيّة، والأسس النظرية التي تقوم عليها النظرية الإقليمية، وحاولنا استقصاء حضورها، وآليات تطبيقها فيما ألفه مؤرخو الأدب العربيّ، وعرضنا الإشكاليّات التي اعترت محاولات تطبيق هذه نظرية في التأريخ لأدبنا العربيّ.

الكلمات المفتاحية: التأريخ للأدب، النظرية الإقليمية، التحقيب الإقليمي.

The Regional Theory in Chronicling Arabic Literature

Abstract:

This study is concerned with the regional theory in Chronicling Arabic Literature. The purpose of this study is to overcome the issues of associating the history of Arabic literature to political history, and the issues of neglecting the geographical dimension of the Arab regions on the other hand, as it was linked in the recipient's mind the division of Arabic literature into political epochs related to the ruling families in terms of progress and collapse until this kind of periodization became prevalent in most literature history books. Furthermore, linking the literary epochs with the political epochs resulted in clear neglect of the geographical dimension which is reflected when focusing on the center (Egypt, the Levant, and Iraq) and ignoring the parties (Maghreb, the Arab Gulf). However, Chronicling Arabic Literature in accordance with the regional theory is one of the approaches worthy of research and study despite the lack of attention to it. Thus, this study aims to address the philosophical principles and the theoretical foundations on which the regional theory is based. Moreover, the study tries to investigate the presence of the regional theory as well as the mechanisms of its application in what historians of Arab literature have composed. Finally, the issues that appeared in the Attempts to apply this theory in our Arabic literature are presented .

Keywords: Chronicling Literature, Regional Theory, Regional Periodization.

المقدمة:

يعدّ الأدب جزءًا لا يتجزأ من تاريخ أيّ حضارة من الحضارات؛ ولهذا تحرص الأمم على حفظ تراثها الأدبيّ ونقله من جيل إلى جيل، ولا شكّ في أنّ الأمة العربيّة من أشدّ الأمم حرصًا على تراثها الأدبيّ، إذ حرص العرب على حفظ الأدب وتعلمه، "فكان سبيلهم جمع تراجم الشعراء والكتّاب وتبيين محاسنهم ومساوئهم، والاستشهاد ببعض أقوالهم"¹، وظلّت طريقة الشرح والتفسير لكتب عيون الأدب هي الطريقة الرائدة في تدريس الأدب العربيّ. ومن أشهر الكتب التي اتخذتها العلماء مناهج لتدريس الأدب: "ديوان الحماسة" لأبي تمام، و"الكامل" للمبرد، و"الأمالى" لأبي علي القالي؛ واستمرت هذه الطريقة في التدريس حتى مطلع القرن العشرين، إذ ظهر "التيار المدرسي" على يد "حسن توفيق العدل"؛ متأثرًا بكتاب "تاريخ الأدب العربي" للمستشرق الألماني "كارل بروكلمان"، ونقصد بالتيار المدرسي في التأريخ للأدب العربيّ ذلك التيار القائم على تقسيم الأدب العربي إلى عصور على وفق العامل السياسيّ من منطلق ربط الأدب بالموثرات السياسيّة ازدهارًا وانهايارًا، وقد لاقى هذا المنهج قبولا واسعا على الرغم من وجود معارضين له كـ"مصطفى صادق الرافعي" و"طه حسين".

إنّ المتمعّن في المحتوى الذي كان يُدرّس للطلبة قبل ظهور المنهج المدرسيّ يدرك جليًّا أنّ ذلك المحتوى الأدبيّ ليس (تاريخ الأدب العربيّ)، بل هو أقرب ما يكون إلى (مصادر الأدب العربيّ). أما بعد ظهور المنهج المدرسيّ فقد صار في الجامعات العربيّة علم يحمل مصطلح (تاريخ الأدب)، وهو "علم يبحث في أحوال اللغة، وما أنتجته قرائح أبنائها من بليغ النظم والنثر في مختلف العصور، وعمّا عرض لهما من أسباب الصعود والهبوط والذثور، ويعنى بتاريخ النابهين من أهل الكتابة واللسن ونقد مؤلفاتهم، وبيان تأثير بعضهم في بعض بالفكرة والصناعة والأسلوب"². ولقد اضطلع عدد من الكتّاب للتأليف في (تاريخ الأدب العربيّ)، ومما شجّع على ازدياد هذا الضرب من التأليف تلك المسابقة التي أعلنت عنها الجامعة المصريّة عام 1909م، ولا شكّ في أنّ التأليف في هذا الميدان قد استمر بعد ذلك، وسيبقى مستمرا باستمرار النشاط الأدبيّ.

إنّ القراءة الواعية لكتب تاريخ الأدب منذ نشأتها إلى الآن تكشف عن وجود كثير من الإشكاليات التي اعترت هذا الضرب من التأليف، ووجب الكشف عنها، ووضع اليد على أسبابها، والاجتهاد في وصف العلاج المناسب لها. ومما لا شكّ فيه أنّ لكتابة تاريخ الأدب أسسًا متنوعة انطلق منها المؤرخون؛ ولهذا جاءت كتبهم متفاوتة في منطلقاتها الفلسفيّة، ومناهجها، ودقّة معلوماتها، ومن هنا جاءت الحاجة إلى دراستها دراسةً ساهرةً تغوص في أغوارها، وتكشف عن أعماق إشكاليّاتها.

ونقتصر في هذه الدراسة على تناول واحدة من نظريّات التأريخ للأدب؛ وهي النظريّة الإقليميّة لدراسة منطلقاتها النظريّة، والوقوف على حظها من التطبيق في كتب تاريخ الأدب العربيّ، وتناول الإشكاليّات التي تعترى تطبيقها في التأريخ لأدبنا العربيّ.

وقد اقتضت حيثيات الدراسة تقسيمها إلى ثلاثة محاور، هي:

1- المنطلقات الفلسفية للنظرية الإقليمية.

2- حضور النظرية الإقليمية في مؤلفات تاريخ الأدب العربي.

3- إشكاليات تطبيق النظرية الإقليمية في التاريخ للأدب العربي.

المحور الأول: المنطلقات الفلسفية للنظرية الإقليمية.

تتشترك أنماط التحقيب التي تعتمد الأساس الزمني، أو الأساس الفني في تقسيم الأدب في إشكالية إغفالها للبعد الجغرافي، فلا شك في أنّ كلّ نمط من تلك الأنماط يولي اهتمامًا خاصًا بالأسس الفلسفية التي يقوم عليها، فاعتماد العامل السياسي جعل مؤرخي الأدب يصبون اهتمامهم بالمراكز السياسية، واعتماد العامل الثقافي جعلهم يصبون اهتمامهم بالمراكز الثقافية، وهذه المراكز الثقافية غالبًا ما تكون عواصم سياسية، وقد يتبادر إلى الذهن أنّ اعتماد العامل الفني يُخرج تاريخ الأدب من إشكالية المركز والأطراف، إلّا أنّ المركزية تسيطر كذلك على التقسيم الفني، إذ يصب المؤرخون اهتمامهم بمركز نشأة المذاهب الفنية أو المدارس الأدبية، ولا يولون - غالبًا - اهتمامًا يُذكر بتتبع الامتداد المكاني الذي وصلت إليه تلك المدارس الأدبية.

وإذا كان للعوامل السياسية والثقافية والفنية أثرها في مسيرة الأدب؛ فكذلك للعوامل الإقليمية والبيئية أثرها في المسيرة الأدبية، ولا يمكن لدارس الأدب ومؤرخه أن يتجاهل تلك الآثار البيئية، إذ يرى شكري فيصل أنّه "لا سبيل إلى إنكار أثر البيئة في الحياة المادية، ولا سبيل إلى إنكار أثرها كذلك في الحياة المعنوية، وليس من مهمة الباحثين اليوم أن يلتفتوا إلى هذا الإنكار، وإلى الردّ عليه، وإنّما تنصرف مهمّتهم إلى تحديد أثره، وإلى نشدان الآثار الأخرى التي تعمل عملها في حياتنا، وإلى إظهار ما يكون من تفاعل هذه الأشياء جميعًا فيما بينها أولاً، وفيما بينها وبين ذواتنا ثانيًا"⁽³⁾.

إنّ اللغة وسيلة الأدب وأداتها التي يعبر بها، ولا شك في أنّ اللغة وليدة المجتمع، وأنّ أدوات التعبير بطبيعتها أدوات اجتماعية ما كان لها أن تنشأ إلّا في إطارها الاجتماعي، كما أنّ الأدب يحاكي الحياة، والحياة - في معظمها - حقيقة اجتماعية، يؤكّد "تومارز" (Tomars) أنّ "النواميس الجمالية لا تبنى على أسس من النواميس الاجتماعية، بل إنّها ليست جزءًا من النواميس

الاجتماعية، إنما هي نواميس اجتماعية من نمطٍ معينٍ مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنواميس الأخرى" (4)، وبما أن "الأدب تعبير عن المجتمع" (5)، حسب "دي بونالد" (De Bonald) فلا بد أن يُتخذ المجتمع أساساً من أسس التاريخ الأدبي، وكيف يمكن تجاهله وهو الذي نشأ فيه الأدباء، واكتسبوا منه مضامين أدبهم، وأدوات تعبيرهم؟ وكيف نتجاهل المجتمع وهو المرآة التي نرى منها تفاعل المتلقي مع الإنتاج الأدبي قبولاً أو رفضاً؟

إنّ التقسيمات الزمنية للأدب العربيّ بشتى أنماطها جعلت محطات التحول في المسيرة الأدبية مرهونة بالعامل الزمنيّ، وغفلت دور العامل المكانيّ في تلك التحوّلات، فالمسيرة الأدبية حسب العامل الزمنيّ تتغيّر بتغيّر الأسر الحاكمة، أو بمرور القرون أو بتغيّر الأجيال، أو بدخول ثقافة جديدة على المجتمع، وكلّ هذه التحوّلات المرتبطة بالعامل الزمنيّ محصورة في نطاقٍ جغرافيّ ضيقٍ يكاد ألاّ يتجاوز العاصمة السياسية. وعلى الرغم من الاقتصار على هذا النطاق الجغرافيّ الضيق فإنّ أصحاب التقسيمات الزمنية يعمّمون النتائج التي توصلوا إليها من دراسة الإنتاج الأدبيّ في المركز على الإنتاج الأدبيّ في كلّ الأقاليم العربيّة من المحيط إلى الخليج، ولا شكّ في أنّ هذا التعميم يخالف واقع الأدب العربيّ.

وبعيداً عن العواطف القوميّة، لا يمكننا التسليم بأنّ المجتمع العربيّ مجتمعٌ واحدٌ، إذ إنّ المجتمعات العربيّة تختلف باختلاف الأقاليم، كما تختلف باختلاف التوجهات السياسيّة، والفكريّة، فلا شكّ في أنّ مجتمع دمشق يختلف عن مجتمع الحجاز، ومجتمع العراق يختلف عن مجتمع الأندلس، ومجتمع مصر يختلف عن مجتمع تونس، كما أنّ المجتمعات في الأقاليم الموالية للأمويين تختلف عن تلك الموالية للعلويين أو الموالية للزبيريين، إلّا أنّ هذا الاختلاف الفكريّ والتنوّع المجتمعيّ والتباعد الإقليميّ، يجمعه امتدادٌ زمنيّ واحدٌ؛ ولهذا ينسب أصحاب التقسيم الزمنيّ كلّ امتدادٍ زمنيّ إلى الأسر التي حكمت في ذلك الامتداد، وعلى هذا يصبح العصر مثلاً أمويّاً، والأدب الذي أنتج فيه يصبح كذلك أمويّاً، وتصبح خصائصه في كلّ الأقاليم واحدةً، وهذا يخالف ما كان عليه أدب الأقاليم في تلك الحقبة الزمنية.

إنّ أدب الأقاليم العربيّة مغيبٌ أو يكاد يكون مغيباً، سواء كان ذلك بوعي من مؤرّخي الأدب، أم دون وعي، فقد اهتمّ مؤرّخو الأدب قبل الإسلام وبُعَيْده بتاريخ أدب نجد والحجاز، وفي العصر الأمويّ اهتموا بتاريخ أدب دمشق، وفي العصر العباسيّ اهتموا بتاريخ أدب بغداد، خاصة الأدباء الذين يرتبطون بتلك السلطات الحاكمة، أمّا في العصر الحديث فقد كان الاهتمام الأكبر بأدب مراكز الوطن العربيّ (مصر والشام والعراق)، أمّا أدب الأطراف العربيّة (المحيط والخليج)

فقد ظلّ مغيبًا في كلّ العصور، مع أنّ أدباء العصر الحديث أكثر انتشارًا لتوقُّر أسبابه ووسائله، إلاّ إنّ التغيب لا يزال مستمرًّا في العصر الحديث لأدب هذه الأطراف؛ كأدب شبه الجزيرة العربيّة وأدب المغرب العربيّ. وقد يعود السبب إلى انتماء أغلب مؤرخي الأدب العربيّ إلى (دول المركز) ولم يطلّوا على أدب الأطراف، إلاّ أنّ هذا السبب لم يعد وجيهًا خاصة في عصرنا الحاليّ.

وأمام هذا التغيب لأدب أغلب الأقاليم العربيّة، لا مفر من اعتماد الجغرافيا في كتابة تاريخ الأدب العربيّ؛ لتجاوز إشكالية إغفال البعد الجغرافي، والتركيز على دول المركز وإهمال الأطراف، فالتأريخ للأدب حسب الأقاليم يسهم في تجاوز تعميم الظواهر الأدبيّة، وإظهار الخصوصيّة الأدبيّة لكلّ قطر من الأقطار العربيّة. ويؤدي ذلك إلى تجاوز إشكالية الذاتية؛ المتمثلة في تركيز المؤرخ على أدباء وطنه أو ملته أو مذهبه أكثر من أدباء الأوطان أو الملل أو المذاهب الأخرى، فاعتماد البعد الجغرافيّ يتيح لمؤرخ الأدب العربيّ قدرًا أكبر من الموضوعيّة، ويبعده عن الذاتية التي تحصل بوعي أو دون وعي منه.

المحور الثاني: حضور التقسيم الإقليمي في كتب تاريخ الأدب

لا شكّ في أنّ أغلب الرعيل الأول من مؤرّخي أدبنا العربيّ قد اعتمدوا التحقيب السياسيّ، إلاّ أنّ مؤرّخين منهم قد أدركوا أهميّة اعتماد العامل الجغرافيّ في تأريخ عصور أدبيّة بعينها، كما هو شأن أحمد الإسكندريّ الذي أدرك أنّ الوحدة السياسيّة في العصر العبّاسيّ الثاني قد تلاشت، وأنّ الأمر قد خرج من يد الخلفاء، وتقسّمت أرض الخلافة إلى إمارات مستقلة، "ولما كانت هذه الممالك كلّها أعجميّة خلا دولة آل حمدان بخلب، والفاطميين بمصر، وكان لتغلّب العناصر الأعجميّة تأثيرٌ في الجملة على حالة اللغة العربيّة وآدابها، ناسب أن نقسّم كلامنا في هذا العصر إلى قسمين"⁽⁶⁾، وهذان القسمان حسب الإسكندريّ هما: حالة اللغة العربيّة وآدابها في الممالك المشرقيّة، وحالة اللغة العربيّة وآدابها في الممالك المغربيّة⁽⁷⁾.

ولنا أن نتساءل عن البُعد الذي سعى الإسكندريّ إلى مراعاته في هذا التقسيم الثنائيّ للأدب العربيّ في العصر العبّاسيّ الثاني: أهو بعدٌ جغرافيّ، أم سياسيّ، أم عرقيّ؟ فلا شكّ في أنّ لهذه الأبعاد الثلاثة حضورًا؛ وإن كان متفاوتًا، إلاّ أنّ البعد السياسيّ كان السبب الرئيس الذي دفع الإسكندريّ إلى هذا التقسيم الإقليميّ، فقد "ضعفت شوكة الخلفاء"⁽⁸⁾، و "اضطربت المملكة"⁽⁹⁾،

فكلّ أمير وقائد قد "استبدّ بناحية" (10)، بل إنّ آل بويه "صاروا هم في الحقيقة ملوك بغداد" (11)، فلو بقيت تلك الأقاليم تحت سيطرة الدولة العباسيّة لما لجأ الإسكندريّ إلى هذا التقسيم الإقليميّ، فلا شكّ في أنّ تبعثر الوحدة السياسيّة في ذلك العصر كان سبباً للجوء الإسكندريّ إلى التقسيم الإقليميّ ليتجاوز به إشكاليّة التحقيب السياسيّ.

كما سعى الإسكندريّ من طريق التقسيم الإقليميّ إلى مراعاة التنوّع الثقافيّ الناتج من اختلاط الأعراق، فقد أكد أنّ الممالك المستقلة التي نشأت في العصر العباسيّ الثاني كانت "كلّها أجميّة خلا دولة آل حمدان بحلب، والفاطميّين بمصر، وكان لتغلّب العناصر الأعجميّة تأثيرٌ في الجملة على حالة اللغة العربيّة وآدابها" (12)، فالعامل الثقافيّ كان سبباً من أسباب لجوء الإسكندريّ للتقسيم الإقليميّ، وهذا يعني أنّ التقسيم الإقليميّ لم يكن منهج الإسكندريّ، وإنّما وظّفه لتجاوز إشكاليّات التحقيب السياسيّ في فترة ضعف الدولة العباسيّة وتفرّق ممالكها بين الأمراء؛ ولهذا ظلّ حضور التقسيم الإقليميّ عند الإسكندريّ في إطار التحقيب السياسيّ الذي اتّخذه منهجاً أصيلاً لتأريخ الأدب العربيّ.

ويبدو أنّ فترة ضعف الدولة العباسيّة ونفّنت وحدتها السياسيّة، جعل أصحاب التحقيب السياسيّ يعجزون عن الالتزام بمنهجهم، فلجأ أغلبهم إلى التقسيم الإقليميّ لتجاوز تلك الإشكاليّة، فجرّج زيدان عندما وصل إلى "العصر العباسيّ الثالث" لجأ إلى التقسيم الإقليميّ؛ فأرّخ كلّ دولة على حدة، فتناول الدولة البويهية، والسامانية، والزيارية، والغزنوية، والحمدانية، والمروانية بالأندلس، والفاطميّة بمصر (13)، كما لاحظ زيدان في "العصر العباسيّ الرابع" توزّع الشعراء في الأقاليم إذ يقول: "أمّا شعراء هذا العصر فقد تكاثروا في أطراف الدولة الإسلاميّة" (14)؛ ولهذا لجأ إلى التقسيم الإقليميّ، فرتبّ الشعراء حسب مواطنهم، فتناول شعراء مصر، والشام، والعراق، وفارس، والأندلس، والمغرب، وجزيرة العرب، إلّا أنّ هذا التقسيم الإقليميّ ظلّ في إطار التحقيب السياسيّ.

أمّا شوقي ضيف فقد خصّص الأجزاء الستة الأخيرة من كتابه "تاريخ الأدب العربيّ" لما أطلق عليه "عصر الدول والإمارات"، ولجأ في تأريخ هذا العصر إلى التقسيم الإقليميّ، إذ أدرك أنّه "من الخطأ أن تنسب القرون: الرابع والخامس والسادس حتى منتصف السابع إلى الخلافة العباسيّة وحتى ما بقي لها من اعتراف بالولاء في بعض الدول والإمارات إنّما كان اعترافاً اسمياً، لا يدلّ على أيّ سلطانٍ وراءه" (15)؛ فاعتماد العامل السياسيّ وحده في تأريخ الأدب في فترة ضعف الدولة العباسيّة واستقلال الأقاليم عنها لم يعد مجددياً، فنسبة العصر إلى الأسرة الحاكمة في

بغداد لا يغطي جغرافية الأدب العربي؛ لتعدّد الأسر الحاكمة، وتوزّع مناطق النفوذ؛ ولهذه الأسباب "حريّ أن يُبحث الأدب العربيّ في هذا العصر الرابع ويؤرخ في كلّ إقليم على حدة. فيكون هناك جزءٌ لإيران والعراق، وجزءٌ لمصر والشام والجزيرة العربيّة، وجزءٌ للأندلس وبلاد المغرب" (16)، وكذلك أرّخ شوقي ضيف الأدب العربيّ الحديث حسب الأقاليم، وهذا ما يؤكده قوله: "أرّخنا للعصر الخامس وهو العصر الحديث وقسمناه بدوره أجزاءً على البلاد العربيّة" (17)، ولا شكّ في أنّ هذا التقسيم الإقليميّ الذي اتبعه شوقي ضيف ظلّ في إطار التحقيب السياسيّ ولم يتحرّر منه تحرّراً كاملاً.

إنّ لجوء أصحاب التحقيب السياسيّ إلى التقسيم الإقليميّ في فترة ضعف الدولة العباسيّة ظاهرة بارزة نجدها عند أغلب أصحاب هذا المنهج، ولا تقتصر على الإسكندريّ، وزيدان، وشوقي ضيف، ولا يعني هذا اللجوء الاضطراريّ للتقسيم الإقليميّ - إن صحّ التعبير - أنّهم تمثّلوا النظريّة الإقليميّة في تاريخ الأدب العربيّ، إذ ظلّ حضور التقسيم الإقليميّ في تلك المؤلفات مقتصرًا على ما بعد ضعف الدولة العباسيّة، بالإضافة إلى أنّه ظلّ في إطار التحقيب السياسيّ.

ومن أصحاب التحقيب السياسيّ الذين أولوا البعد الإقليميّ اهتمامًا خاصًا عمر فروخ في كتابه "تاريخ الأدب العربيّ"، إذ جعل كتابه في ستة أجزاء، فأرّخ في الأجزاء الثلاثة الأولى للأدب العربيّ في المشرق، وأرّخ في الأجزاء الثلاثة الأخرى للأدب العربيّ في المغرب والأندلس، إلّا أنّ عنايته بالبعد الجغرافيّ كانت في إطار التحقيب السياسيّ، ولم يلجأ فروخ إلى التقسيم الإقليميّ ليتجاوز إشكاليّة تشتت الوحدة السياسيّة في العصر العباسيّ الثاني كما هو شأن أغلب أصحاب التحقيب السياسيّ، وإنّما كان لجوؤه للتقسيم الإقليميّ سعيًا لتسهيل التأليف، وهذا ما يؤكده إذ يقول: "إنّ هذا التفريق في الأجزاء الثلاثة الباقية ... أمرٌ لآليّ بحثٍ حملت عليه محاولة السهولة في التأليف" (18).

وكما أنّ هناك مؤلفات تعنى بالتأريخ للأدب العربيّ على امتداده الزمانيّ والمكانيّ، فهناك مؤلفات عنيت بالتأريخ لأدب إقليم واحد من الأقاليم العربيّة، والتمتعن في هذه المؤلفات يجد أنّها على نوعين: الأول يؤرّخ لأدب الإقليم عمومًا على امتداد الحقب الأدبيّة، كما هو الشأن في كتاب "تاريخ الأدب في الأندلس" لإحسان عبّاس، و"تاريخ الأدب العربيّ في العراق" لعبّاس العزّاويّ، و"تاريخ الأدب التونسيّ" لمجموعة من الباحثين، و"الوافي بالأدب العربيّ في المغرب الأقصى" لمحمد بن تاويّت، و"تطوّر الأدب في عمان" لأحمد درويش، و"الجامع في الأدب العمانيّ" لسالم البوسعيديّ، أمّا النوع الآخر فيقتصر على التأريخ لأدب الإقليم في حقبة أدبيّة واحدة، كما هو

الشأن في كتاب "في الأدب المصري" لأمين الخولي، و"الأدب المعاصر في مصر" لشوقي صيف، و"تاريخ الجزائر الثقافي" لأبي القاسم سعد الله الذي تناول حقبة الحكم العثماني في جزأين، ثم أضاف جزءًا ثالثًا لحقبة الاحتلال.

وإذا كان لجوء أصحاب التحقيب السياسي إلى التقسيم الإقليمي اضطراريًا لاحتواء تعدد المراكز السياسيّة في العصر العبّاسي الثاني، أو لتسهيل عقبات التأليف، فإنّ الذين اتّجهوا إلى التاريخ للأدب في إطار إقليم واحد من الأقاليم العربيّة، أمّا أنّهم قد خضعوا بعملهم للشرط العلميّ فسعوا للبحث عن علاقة الأدب ببيئته، وأمّا أنّهم قد خضعوا للنزعة الوطنيّة، فسعوا إلى إبراز أدب أقاليمهم، وأمّا أنّهم خضعوا للهدف التعليميّ فسعوا إلى وضع منهج تعليميّ، وغالبًا ما يكون ذلك بتكليف من المؤسسات التعليميّة.

ويبدو أنّ حضور التقسيم الإقليمي في كتب تاريخ الأدب العربيّ يرد بثلاث صور: تتمثّل الصورة الأولى في التقسيم الاضطراريّ الذي يلجأ إليه أصحاب التحقيب السياسيّ عند تأريخهم لمرحلة تفكّك الدولة العبّاسية، وأمّا الصورة الثانية فتتمثّل في التاريخ لأدب إقليم واحد من الأقاليم العربيّة، في مختلف الحقب الأدبيّة، وأمّا الصورة الأخيرة فتتمثّل في التاريخ لأدب إقليم واحد، في حقبة واحدة، ولا يوجد - حسب اطلاعنا - مؤلّف عني بالتاريخ للأدب العربيّ في كافة الأقاليم العربيّة حسب النظريّة الإقليميّة، ولا عجب في ذلك؛ لأنّ الجهد الفرديّ لا يمكن أن يتّسع لعمل كهذا.

المحور الثالث: إشكاليّات التاريخ للأدب العربيّ حسب الأقاليم

يُعدّ التاريخ للأدب العربيّ حسب الأقاليم حلًّا مناسبًا لإشكاليّة الاهتمام بأدب المركز وإهمال أدب الأطراف، فقد اعترت هذه الإشكاليّة كلّ أنماط التحقيب الزمنيّ، وتسرّبت كذلك إلى أنماط التحقيب الفنيّ، إلّا أنّ تجاوز التقسيم الإقليميّ لهذه الإشكاليّة لا يكفي للحكم بصلاحيّته، فهناك إشكاليّات كثيرة تعترى هذا النمط من أنماط التاريخ للأدب العربيّ.

ويبدو النمط الإقليميّ للوهلة الأولى أقرب إلى واقع الأدب العربيّ؛ لسعة امتداده الزمنيّ والمكانيّ، فالبيئات الجغرافيّة في هذا الامتداد المكانيّ متباينة، والأعراق متنوّعة، والثقافات مختلفة، فبيئة الجزيرة العربيّة ليست كبيئة الشام والعراق، وبيئة مصر ليست كبيئة الأندلس، وبيئة تونس ليست كبيئة السودان، كما أنّ الإنتاج الأدبيّ العربيّ لم يقتصر على العرق العربيّ وحده،

بل أسهمت فيه أعراق كثيرة ضمّتها مظلة الحضارة الإسلاميّة، سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين، وهذا التنوّع العرقيّ والدينيّ يصحبه تنوّع ثقافيّ، ففي العصور القديمة هناك أقاليم عربيّة تأثرت بالثقافة الفارسيّة، وأقاليم تأثرت بالثقافة اليونانيّة، وأخرى تأثرت بالثقافة الفرعونيّة، وفي العصر الحديث هناك أقاليم تأثرت بالثقافة الفرنسيّة، وأقاليم تأثرت بالثقافة الإنجليزيّة، وأخرى تأثرت بالثقافة الإسبانيّة، فالتقسيم الإقليميّ يتيح لمؤرّخ الأدب رصد تلك الفروق الناتجة من تباين البيئات، وتنوّع الأعراق، واختلاف الثقافات، وتعدّد الديانات والمذاهب، إلّا أنّ التساؤل يبقى مشروعاً: هل حقاً كان الأدب العربيّ خاضعاً لتلك الفروق البيئيّة والعرقيّة والثقافيّة والدينيّة؟

ظلّ الأدب العربيّ على امتداد أزمانه واتّساع أماكنه، يمتاح ألفاظه من اللغة العربيّة التي لم تشهد تطوّراً كبيراً في ألفاظها وتراكيبها، فلغة أدب الأقاليم المشرقيّة لا تختلف عن لغة أدب الأقاليم المغربيّة، فقد قدر للغة العربيّة - حسب شكري فيصل - "وحدة مستمرة من نمط خاص، فلم تنشأ فيها هذه اللغات الأدبيّة المحليّة"⁽¹⁹⁾، وعلى هذا يكون التقسيم الإقليميّ للأدب العربيّ غير مجدٍ في رصد الفروق اللغويّة بين آداب الأقاليم العربيّة؛ لأنّ لغتها واحدة، بيد أنّ هذه الوحدة اللغويّة تقتصر على الأدب المكتوب باللغة الفصحى، أمّا الأدب الجمعيّ⁽²⁰⁾، فلا شكّ في أنّ له لغاتٍ محليّةً تختلف باختلاف الأقاليم العربيّة، وعلى هذا فإنّ التقسيم الإقليميّ في هذه الحالة يكون مجدياً في إبراز تلك الآداب الجمعيّة، ورصد الفروق اللغويّة بينها.

إنّ التّاريخ للأدب العربيّ إقليمياً يتيح لمؤرّخ الأدب دراسة مصادر الفكر الأدبيّ في كلّ إقليم على حدة، ويمكنه من رصد جوانب الالتقاء، وجوانب الافتراق بين الأقاليم في الجوانب الثقافيّة والفكريّة، ولكن أليست البيئة الثقافيّة والفكريّة في الأقاليم العربيّة أقرب إلى الاتّحاد، منها إلى الافتراق؟ فأصحاب التقسيم الإقليميّ يستطيعون رصد فروق بين الأقاليم في الأعراف، والعادات، والتقاليد، كما يستطيعون رصد الديانات والمذاهب السائدة في كلّ إقليم، إضافة إلى رصد الأعراق البشريّة التي يتكوّن منها المجتمع في كلّ إقليم، ولا شكّ في أنّ تلك الاختلافات في العادات والتقاليد والأعراف والأعراق والديانات والمذاهب تتجلّى في الإنتاج الأدبيّ، ولا يمكن رصد تلك الاختلافات إلّا بالتّاريخ للأدب العربيّ إقليمياً.

إنّ محاولة إبراز الفروق بين أدب الأقاليم العربيّة في نظر شكري فيصل "لا يعدو أن يكون لوئاً من التضخيم الذي لا تطمئنّ إليه الأسس، ومن التشبّث بالجزئيّات الصغيرة التي لا تتيح الوثوب منها إلى الكليّات الكبرى"⁽²¹⁾. ويرى شكري فيصل أنّ المظاهر التي تدلّ على الافتراق وراءها دائماً أدلّة التقارب "فيكفي هذا الصدور عن أصل واحد، وهذا الارتداد إلى غاية واحدة،

ويكفي أنّ العقيدة التي كانت تلفت هذه البلاد عقيدة التوحيد، وأن تكون المثل التي تجتذبهم هي المثل التي رسمتها، وأن تكون ثقافتهم هذه الحصيلة المشتركة من دراساتهم وتعاونهم ولقائهم ... يكفي هذا التوحيد في الحياة التشريعية، وهذا التقارب في الحياة الاجتماعية، وهذا الالتقاء في الحياة الثقافية" (22).

إنّ هذه النزعة العقديّة والقوميّة التي صدر عنها شكري فيصل لا يمكن التسليم بها؛ إذ إنّها تخالف واقع الأمة العربيّة والإسلاميّة، فالمتعمّن في أقاليم الوطن العربيّ الكبير يجد أنّ سكان هذه الأقاليم لا يصدر عن أصل واحد، بل من أعراق عدّة يتفاوت حضورها من إقليم إلى آخر، فإذا كانت جزيرة العرب حاضنة للعرق العربيّ، فإنّ العراق خليطٌ من الأعراق العربيّة والفارسيّة والتركيّة والكردية وغيرها، كما أنّ البربر والأمزيغ أكثر انتشارًا في المغرب العربيّ، والأقباط في مصر، أما وحدة العقيدة التي يشير إليها شكري فيصل فيمكن قبولها من باب التغليب لا التعميم، فلم يكن الدين الإسلاميّ دين كلّ رعايا الأقاليم العربيّة لا في الماضي ولا في الحاضر، وقد أسهم غير المسلمين في المسيرة الأدبيّة على مرّ العصور، وأقرب مثال على ذلك إسهامات نصارى الشام في مسيرة الأدب العربيّ الحديث، فهناك أقاليم عربيّة يقطنها المسلمون فقط، وهناك أقاليم عربيّة يقطنها المسلمون وغير المسلمين، كما أنّ أصحاب العقيدة الإسلاميّة أنفسهم متفرّقون إلى مذاهب لا يمكن إغفال التباين الفكريّ بينها، وإن كان الأصل واحدًا، فإنّ إنتاج المعتزلة مثلاً ليس كإنتاج الصوفيّة، وإنتاج الشيعة ليس كإنتاج السنة، وإنتاج الإباضيّة ليس كإنتاج المرجئة.

أمّا "التقارب في الحياة الاجتماعية" و"الالتقاء في الحياة الثقافية" بين الأقاليم العربيّة فلا يمكن التسليم به ماضيًا وحاضرًا، فلم تعرف عُمان مثلاً حياة الترف التي عرفتها بغداد في العصر العبّاسيّ، فلا تقارب اجتماعيّ يجمع بينهما، ولم يعرف الخليج العربيّ الانفتاح الثقافيّ الذي عرفته مصر والشام في العصر الحديث، فلا التقاء ثقافيّ يجمع بينهما، فما أجمل أن نبرز أواصر الترابط الدينيّ والثقافيّ والاجتماعيّ بين الأقاليم العربيّة! ولكنّ الموضوعيّة تقتضي عدم المبالغة في ذلك، فكما توجد جوانب التقاء؛ توجد كذلك جوانب افتراق، إلّا أنّ جوانب الافتراق لا يمكن إبرازها إلّا بالتأريخ الإقليميّ للأدب العربيّ.

إنّ أثر البيئة الإقليميّة في الإنتاج الأدبيّ أمرٌ لا شكّ فيه، إلّا أنّ قوة هذا الأثر تتفاوت باختلاف الأقاليم والعصور، فقد يكون الأثر الإقليميّ أكثر ظهورًا في إقليم عن غيره من الأقاليم، وقد يكون أبرز في عصر عن غيره من العصور. ويرى العقّاد أنّ "معرفة البيئة ضروريّة في نقد كل شعر، في كلّ أمة، في كلّ جيل، ولكنّها ألزم في مصر على التخصيص، وألزم من ذلك

في جيلها الماضي على الأخص" (23). ويسوّغ العقّاد ما ذهب إليه باختلاف البيئات التي اشتملت عليها مصر منذ بداية الجيل الماضي إلى نهايته، فهذه البيئات "لا تجمع بينها صلة من صلات الثقافة غير اللغة العربيّة التي كانت لغة الكاتبيين والناظمين جميعاً، وهي حتى في هذه الجامعة لم تكن على نسقٍ واحدٍ، ولا مرتبةٍ واحدةٍ؛ لاختلاف درجات التعليم في أحنائها وطوائفها، بل لاختلاف نوع التعليم بين من نشأوا على الدروس الدينيّة، ومن نشأوا على الدروس العصريّة، واختلافه بين هؤلاء جميعاً وبين من أخذوا بنصيبٍ من هذا ومن ذاك" (24).

فعلى الرغم من أنّ العقّاد تناول شعراء إقليم واحدٍ (مصر) في عصرٍ واحدٍ (الجيل الماضي) فقد أدرك أنّ تنوّع بيئات الشعراء، وتفاوت ثقافتهم، وتباين مجتمعاتهم كان له أثرٌ في إنتاجهم الشعريّ، فمصر في الجيل الماضي "كان من أدبائها من درس في باريس، ونشأ على نشأة أهل الأستانة، ومنهم من درس في الجامع الأزهر، ونشأ في قرية من قرى الصعيد، وكان منهم من شبّ في قبيلة بادية كالقبائل التي كانت تجاور المدائن في صدر الإسلام، وكان منهم من اطّلع على أعرق الأساليب العربيّة، ومنهم من كانت لغته في نظمه لغة الأحاديث اليوميّة لا تزيد عليها إلا قواعد الإعراب" (25)، فإذا كان هذا التباين بين بيئات شعراء جيل واحدٍ في الإقليم واحدٍ؛ فلا شكّ في أنّ بيئات الأدباء في الأقاليم المختلفة أكثر اختلافًا وتباينًا.

وإذا كان التقسيم الإقليمي لتاريخ الأدب العربيّ يساعد مؤرّخ الأدب على إبراز الخصوصيّات الأدبيّة التي تمتاز بها أقاليم عربيّة عن غيرها، فإنّ هذا النمط تعترضه إشكاليّة المبالغة في تحميل الأثر الإقليميّ فوق ما يحتمل، فيغفل مؤرّخ الأدب خصوصيّة الأديب وأثر موهبته فيما يبدع، وينسب كلّ ذلك إلى خصوصيّة البيئة التي يعيش فيها، فيربط الإبداع بالمكان والزمان والعرق، ويجعل الأديب أداة تعبيرٍ عن تلك العناصر، إلّا أنّ تلك العناصر - وإنّ كانت تؤثر في الإبداع الأدبيّ - ليست وحدها التي تحرك الأديب نحو الإبداع، فقد يغري التقسيم الإقليميّ مؤرّخ الأدب إلى جعل الأدب ثمرة البيئة الإقليميّة فحسب، ويغفل الدوافع الشخصيّة، والتميّز الدّاتي الذي لم يحصل عليه الأديب منحة من بيئته، فإذا لم يجد مؤرّخ الأدب تفسيرًا لذلك التميّز، نسبه إلى خصوصيّة الإقليم، أو البيئة، أو المجتمع، أو العرق، أو الثقافة، ولا شكّ في أنّ هذا ضربٌ من تحميل التقسيم الإقليميّ ما لا يتحمّله.

ومن مظاهر المبالغة أنّ يصوّر مؤرّخ الأدب الظواهر المنتشرة في كلّ الأقاليم العربيّة كأنّها ظواهر خاصّة بالإقليم الذي يؤرّخ له، كما هو شأن شوقي ضيف حين ردّ أسباب ضعف الأدب المصريّ في القرن التاسع عشر إلى سياسة محمد عليّ؛ إذ إنّه "لم يعنّ بالشعر والشعراء،

فقد كان تركياً في ثيابٍ مصريّة، بل لقد كان تركياً في ثيابٍ تركيّة، فكسد الشعر في سوقه وسوق خليفته عبّاس وسعيد" (26)، كما أنّ محمد علي حسب شوقي ضيف "قتل الروح المصريّة الناشئة، ونقصد الروح القوميّة، فلم تفتح عيون المصريين لعهد على حياة كريمة، من أجل ذلك لم يتحرّر، في رأينا الشعر المصريّ من قيوده الغليظة، فإنّ المصريين أخذت أراضيمهم، إذ ألغى محمد علي الملكيّة الزراعيّة إلغاءً تاماً، وسخّرهم في الأرض يفلحون ويزرعون" (27).

يؤكد شوقي ضيف أنّ المصريين بسبب محمد علي وسياسته في الحكم "لم يفرغوا لحياة رويّة، أو بعبارة أخرى لحياة أدبيّة، فقد كان الحاكم يضيق عليهم في الرزق، ولم يكن يُتيح لهم ما ينبغي من حريّة، فطبيعيّ أن لا تنهض حياتهم الفنيّة حينئذٍ؛ لأنّها لا تزال تسير في نفس الدروب والمسالك الضيقة التي كانت تسير فيها في أثناء الحكم العثماني، ولا يزال الشعراء يشعرون بكثير من الضنك والفقر والبؤس" (28)، إلّا أنّ المتمعّن يدرك أنّ الضعف لم يكن مقتصرًا على الأدب المصريّ وحده، إذ ظلّ الأدب العربيّ في تلك الحقبة مكبلاً بالصنعة والتقليد في مختلف الأقاليم العربيّة، مع أنّ تلك الأقاليم لم تكن تحت حكم محمد علي؛ ليحول بينها وبين التجديد.

ولا يمكن التسليم بأنّ اضطهاد محمد علي للمصريّين، واستحواذه على ملكيّة أراضيم أدّى إلى قتل (الروح المصريّة) أو (الروح القوميّة)، إذ إنّ النتيجة الطبيعيّة أن يؤدي الاضطهاد إلى إذكاء النزعات الوطنيّة والقوميّة، كما لا يمكن التسليم بأنّ ضيق الرزق منع المصريّين من التفرّغ للحياة الأدبيّة؛ لأنّ التاريخ الأدبيّ قدّم لنا قائمة لا تحصى لأدباء لم يمنعهم ضيق الرزق من الإبداع، إلّا أنّ محاولة شوقي ضيف في إيجاد خصوصيّة إقليمية لمصر؛ أدّت به إلى المبالغة والتضخيم في تصوير تلك الخصوصيّة، فقد شمل ضعف الأدب العربيّ في تلك الحقبة كلّ الأقاليم، ولم يكن خاصاً بمصر حتى يضطرّ شوقي ضيف إلى إرجاع أسبابه لحكم محمد علي، وما نتج عنه من فقر واضطهاد للمصريّين، فلا شكّ في أنّ ربط جودة الإنتاج الأدبيّ برخاء الحياة ولين العيش لا ينسجم مع واقع الأدب العربيّ؛ ولهذا لا نسلم بما ذهب إليه شوقي ضيف إذ يقول: "لا بدّ لجودة الإنتاج الأدبيّ أو لنهوضه أن يبسر لأصحابه شيء من لين العيش ويُسر الحياة، وشيء من الحريّة الفرديّة التي تردّ إليهم كرامتهم، وتشعرهم أنّهم أحياء" (29).

ومن الإشكاليّات التي تعترى التقسيم الإقليميّ للأدب العربيّ إشكاليّة تصنيف الأدباء إقليمياً، فما كان العربيّ يحمل جنسيّة معيّنة تفرض انتسابه إلى إقليم محدّد، بل عاش العربيّ متنقلاً بين الأقاليم، فقد يولد الأديب في إقليم، وينشأ في إقليم غير الذي ولد فيه، وتوافيه المنية في إقليم آخر، فالإقليم أيّ الأقاليم يُنسب؟! فلا شكّ في أنّ الأقاليم التي تنقلّ فيها الأديب تتنازع كلاً، فلن يجد

مؤرّخو الأدب بدءاً من التأريخ له في كلّ تلك الأقاليم، فيكون الأديب في الأدب العراقيّ عراقياً، وهو نفسه في الأدب العمانيّ عمانياً، أو أن يكون الأديب في الأدب التونسيّ تونسياً، وهو نفسه في الأدب المصريّ مصرياً، والأمثلة على ذلك كثيرة، فابن خلدون تونسيّ المولد والنشأة الأولى، ثم انتقل إلى مدينة فاس، ثم إلى غرناطة فإشبيلية، ثم عاد إلى بلاد المغرب فأقام في "قلعة ابن سلامة" (مدينة تيارت الجزائرية حالياً)، ثم انتقل إلى مصر وتولّى فيها قضاء المالكية، وتوفّي في القاهرة سنة 1406م (808هـ)، ولا شكّ في أنّ التقسيم الإقليميّ مدعاة إلى أن يؤرّخ للرجل في كلّ الأقاليم التي تنقل فيها.

ولا يختلف اثنان على أنّ الامتدادات الجغرافية للأقاليم لا تعرف الثبات، بل إنّها تتغيّر من زمنٍ إلى آخر، فقد يولد الأديب وينشأ في بلدة تتبع إقليمًا محدّدًا في عصر الأديب، ومع مرور الزمن تصبح بلدة الأديب تابعةً لإقليم آخر، كما هو شأن أبي علي الحسن بن رشيق المعروف بالقيروانيّ، إذ إنّ ولد بمدينة المحمدية التي تعرف اليوم بالمسيلة ونشأ بها، ثم ارتحل إلى القيروان، وعاش بها، ثم انتقل إلى جزيرة صقلية، وأقام بها إلى أن وافته المنية ودفن بها، وبما أنّ "المسيلة" تتبع "الجزائر" في الوقت الراهن، فلن يجد مؤرّخ الأدب الجزائريّ بدءاً من نسبة ابن رشيق إلى الجزائر، كما أنّ مؤرّخ الأدب التونسيّ لن يجد بدءاً من نسبته إلى تونس لأنّ القيروان تابعة لتونس، وماذا يمنع من نسبته إلى صقلية التي تضمّ رفاتة؟! فلا يوجد معيارٌ واضحٌ يحدد تصنيف الأديب الذين تنقلوا في عدّة أقاليم، وقد صنّف شوقي ضيف ابن رشيق ضمن أدباء تونس في عصر الدول والإمارات (30)، ولم يصنّفه ضمن أدباء الجزائر (31)، ولا أدباء صقلية (32)، دون أن يذكر أسباب ذلك التصنيف، مع أنّه أرّخ لأدب تلك الأقاليم الثلاثة، وما ابن رشيق إلاّ مثالٌ من بين أدباء كثير يصعب تصنيفهم عند التأريخ للأدب العربيّ إقليمياً.

وإشكالية التصنيف تبرز في الأدب العماني بشكلٍ كبير لكثرة هجرات العمانيين إلى الأقاليم الأخرى، فابن دريد مثلاً ولد في البصرة عام (223هـ) من أصول عمانيّة، ثم عاد إلى وطنه عمان عام (257هـ)، وعاش بها اثني عشر عاماً، ثم عاد إلى البصرة، فهناك من ينسبه إلى البصرة، وهناك من ينسبه إلى عمان، كما هو شأن المسعوديّ إذ يدعوه باسم "ابن دريد العماني" (33)، وكذلك شأن جميع المؤرخين العمانيين، فلا شكّ في أنّ شخصية ابن دريد يتنازعها إقليمان على أقلّ تقدير: عمان، والعراق، فقد نسبته السالمي إلى أهل عمان (34)، وكذلك شأن صاحب "شقائق النعمان"، إذ يؤكّد بأنّ "ممن قال الشعر من أهل عمان، ابن دريد" (35) أمّا عند أحمد درويش فيمثل ابن دريد الأدب العمانيّ في "المهجر الشمالي" (36)، وعلى نهجه سار سالم البوسعيدي، إذ يمثل عنده صورة "الأدب العماني في المهجر العباسي" (37)، ولا شكّ في أنّ إيجاد

مصطلحات "المهجر الشمالي" و "المهجر العباسي" و "المهجر الأفريقي" محاولةً جيدة لتجاوز إشكالية التصنيف الإقليمي من قبل مؤرخي الأدب العماني ودارسيه.

إن نسبة الخليل بن أحمد الفراهيدي، وابن دريد، والمهلب بن أبي صفرة، وكراع النمل الهنائي إلى عمان أمرٌ مقبول بحكم جذورهم العمانيّة، إلا أنّ هناك شعراء ينسبون إلى الإقليم العمانيّ، دون أن تكون لهم جذورٌ عمانيّة كما هو شأن أبي عليّ أبزون بن مهبرد الكافيّ الفارسيّ(38)، إذ إنّ من بلدة "كران" الفارسيّة ثم ارتحل إلى العراق، وقد قدم إلى عمان مع بني بويه الذين احتلوا عمان عام (363هـ - 973م)، وهو في شعره يمدح بني بويه الذين احتلوا عمان، وقال البخارزي في ترجمته له: "هو أبو عليّ أبزون المجوسيّ، من أهل عمان"(39)، فأبزون لم يكن مسلمًا، بل كان مجوسيّ الديانة، وهذا ما يؤكده كذلك الصفديّ في كتابه (الوافي بالوفيات)؛ إذ ترجم له تحت عنوان "العماني المجوسي"(40)، ووصفه صاحب "كشف الظنون" بأنّه "العمانيّ الكافيّ المجوسي"(41)، وذكر أبو الحاجب أنّ أبزون كان "كثير الاشتغال بالأمور السلطانيّة، والأعمال الديوانيّة"(42).

وظلّ أبزون في الدراسات الحديثة عمانيًا، إذ جمع هلال ناجي شعره ودرسه تحت عنوان "أبزون العماني"(43)، ولم تختلف نسبة أبزون عند المؤلّفين العمانيين عن غيرهم، إذ ظلوا ينسبونه إلى عمان، فقد ترجم له سيف بن حمود البطاشيّ في كتاب (إتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان) تحت عنوان "أبزون العماني"(44) شأنه في ذلك شأن المتقدّمين، أمّا سالم البوسعيديّ فيؤكّد أنّ أبزون "شاعرٌ عمانيّ النسبة"(45)، إلا أنّ التساؤل يبقى مشروعًا: لماذا لم يُنسب أبزون إلى فارس أرض مولده ونشأته؟ أو إلى أرض العراق التي ارتحل إليها أول أمره؟ ولماذا يُنسب إلى عمان دون العراق مع أنّه عاش متنقلاً بينهما؟ فلا شكّ في أنّ لعمان الحضور القويّ في شعره، ولكن في المقابل هناك حضورٌ قويّ كذلك للعراق، فمهما أظهر أبزون حنينه إلى عمان تبقى علاقته بها علاقة المحتل بأرض اغتصبها من أهلها، فإقامته بعمان كانت إقامة أطماع ومصالح في خدمة بني بويه وهذا ما نستشفه في قوله: [الكامل](46)

وإذا الأماي لم تنلها مُعرفًا فائن العنان وسر تنلها مُعمنا

كما صرّح أبزون أنّه لا يبالي بعمان إذا رحبت به العراق إذ يقول: [الكامل](47)

وإذا أحبّبتني العراقُ فهينٌ عندي إذا نشرت عليّ عُمانُ

وتبقى إشكاليّة نسبة أبزون إلى الإقليم العمانيّ قائمةً، إذ إنّه فارسيّ العرق، مجوسيّ الديانة، قدم مع بني بويه المحتلين للإقليم العمانيّ، فلم تكن عمان وطنًا له، بل كانت علاقته بها علاقةً مُحتملًا بأرض اغتصبها من أهلها، ويذهب محمد المحروقيّ إلى أنّ أبزون "فارسيّ تعمّن" (48)، إلّا أنّ ذلك - في نظرنا - لا يبرّر نسبته إلى عمان، فكما أعمن أعرق، فنسبة أبزون إلى عمان تلزم نسبة حكام بني بويه وولاتهم إليها، إذ إنهم أقاموا بها شأنهم في ذلك شأن أبزون، ولا شكّ في أنّ هذا لا يقبله عقل ولا منطق.

ومن إشكاليّات التقسيم الإقليميّ تجزئة الأدب العربيّ، وتقطيع أواصر الترابط الثقافيّ والأدبيّ بين الأمة العربيّة، إذ إنّ التاريخ لأدب كلّ إقليم على حدة لا يعطي صورةً مكتملةً لأدب الوطن العربيّ الكبير، إلّا أنّ النظرة الجزئية لمسيرة الأدب العربيّ في كلّ إقليم على حدة قد تكون أكثر موضوعيّة من النظرة الكلّيّة، فلا شكّ في أنّ تلك النظرة الكلّيّة لمسيرة الأدب العربيّ جعلت مؤرّخي الأدب العربيّ يُجمعون - في الغالب - على إطلاق حقبة الركود والانحطاط والظلام، على السنوات اللاحقة لسقوط بغداد في أيدي التتار، إلّا أنّ ذلك الوصف - مع تحفظنا عليه - إذا انطبق على الإنتاج الأدبيّ في أقاليم عربيّة، فلا ينطبق على الإنتاج الأدبيّ في أقاليم أخرى، كما هو الشأن في الإقليم العمانيّ، إذ تُعدّ تلك الحقبة الزمنيّة من أزهى حقب الأدب في المسيرة الأدبيّة العمانيّة.

وقد تساءل أحمد درويش عن "هذا الحكم العام على حالة الشعر في هذه الفترة، والذي دأب تاريخ الأدب على تعميمه على الشعر العربيّ ما بين القرن السابع والقرن الثالث عشر الهجريّ، هل من الضروريّ أن ينطبق على كلّ أقاليم العالم العربيّ بدرجة واحدة؟ أم أنّ هناك بقاعًا أفلتت من موجة الضعف تلك، ومنها الشعر العربيّ في عمان في فترة النباهة التي تتوازي جزئيًّا مع فترة القرون الوسطى في الأدب العربيّ في مصر والشام وما حولها؟" (49).

ويؤكّد أحمد درويش أنّ المؤثّرات الأساسيّة التي أدّت إلى ضعف المستوى اللغويّ في قلب الوطن العربيّ لم توجد بعُمان، فإذا كان قلب العالم العربيّ في تلك الفترة خاضعًا للحكم التركيّ؛ فإنّ الإقليم العمانيّ كان في الفترة ذاتها خاضعًا لحكم عربيّ تمثّله دولة بني نبهان؛ ولهذا ظلّت لغة الشعر امتدادًا للعصور السابقة، ولم تتأثّر بأيّ لغة أجنبيّة حاكمة، كما هو شأن الأقطار العربيّة الأخرى التي خضعت للحكم التركيّ، "وهذا السبب النظريّ يؤكّده الواقع العمليّ لبعض شعراء تلك الفترة من الذين أتيح لدواوينهم أن تبقى أو تفلت من الضياع" (50).

إنّ النظرة الكليّة للأدب العربيّ في تلك الحقبة لن تتيح لمؤرّخ الأدب استثناء الأدب العربيّ في عُمان من الحكم العام بالضعف والانحطاط والركاكة، مع أنّ ذلك العصر كما ترى سعيدة بنت خاطر كان "عصرًا أدبيًا زاهيًا امتدّ في عمان ما يقارب خمسة قرون" (51)، بل إنّها تعدّه "العصر الذهبيّ للشعر في عُمان" (52)، ولا شكّ في أنّ تجزئة التاريخ للأدب حسب الأقاليم تتيح لمؤرّخ الأدب إبراز تلك الخصائص؛ التي يغفل عنها التّاريخ الكليّ للأدب العربيّ، فمسيرة الأدب العربيّ لم تكن واحدة في كلّ الأقاليم؛ ولهذا لا بدّ من رصد تلك الفروق، دون مبالغة في تتبع عوامل الافتراق الصغرى، ولا إغفالٍ لعوامل الالتقاء الكبرى، فالتقسيم الإقليميّ لا يسعى إلى تضخيم الفروق بين الأقاليم العربيّة، ولا يهدف إلى هدر مظاهر الوحدة العميقة بين الأمة العربيّة.

إنّ كتابة تاريخ الأدب العربيّ مجزّأً حسب الأقاليم خطوة أولى تسبق كتابة تاريخ شامل لأدب الأمة العربيّة، إذ إنّ هذه الخطوة تتيح لمؤرّخ الأدب الاطّلاع على مسيرة الأدب العربيّ في جميع الأقاليم العربيّة من المحيط إلى الخليج، فكتب تاريخ الأدب التي بين أيدينا تؤرّخ لأدب المركز، وتهمل أدب الأطراف، ولربّما كان عدم اطّلاع مؤلّفي تلك الكتب على أدب الأطراف سببًا لتهميش أدب الأطراف وإقصائه، ويبدو أنّ أولئك المؤلّفين قد استبقوا الخطوة الأولى عندما أرخوا للأدب العربيّ بشكلٍ عام، قبل أن يتّمّ التّاريخ لأدب كلّ إقليم على حدة، ولا شكّ في أنّنا نلتمس العذر للرعيّل الأول من المؤلّفين، إذ إنّ مؤلّفاتهم اقتضتْها ضرورة سدّ الثغرة في تلك المرحلة من مراحل التّأليف في تاريخ الأدب؛ وذلك لأسبابٍ تعليميّة - في الغالب - بعيدة عن الشروط العلميّة، فهذا من جناية التعليم على العلم.

الهوامش:

- 1 الفاخوري، حنا، تاريخ الأدب العربي، ط1، دار بيروت الكبرى للنشر، بيروت، 2014، ص36.
- 2 الزيات، أحمد حسن، تاريخ الأدب العربي، ط7، دار المعرفة، بيروت، 2001، ص7.
- (3) فيصل، شكري، مناهج الدراسة الأدبية في الأدب العربي، بالعرض والنقد والاقتراح، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، ص 160.
- (4) وليك، رينيه، ووآرن، وأوستن، نظرية الأدب، تعريب عادل سلامة، دار المريخ، الرياض، 1991، ص 131
- (5) نفسه، ص 132.
- (6) الإسكندري، أحمد، تاريخ آداب اللغة العربية في العصر العباسي، مطبعة السعادة، مصر، ط1، سنة (1330هـ - 1912م)، ص 202.
- (7) تشمل الممالك المشرقية عن الإسكندريّ من شرق دجلة إلى الهند والصين والترك، والعراق، وتشمل الممالك المغربيّة بلاد الجزيرة والثغور والشام ومصر.
- (8) نفسه، ص 201.
- (9) نفسه.
- (10) نفسه.
- (11) نفسه.
- (12) نفسه، ص202.
- (13) زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربية، مراجعة شوقي ضيف، دار الهلال، دبت، ج2، ص 226 - 232.
- (14) نفسه، ج3، ص 14.
- (15) ضيف، شوقي، تاريخ الأدب العربي، عصر الدول والإمارات (الجزيرة العربية - العراق - إيران)، دار المعارف، مصر، ط2، ص 5.
- (16) ضيف، شوقي، تاريخ الأدب العربي، العصر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة، ط8، ص 15.
- (17) نفسه، ص 15.
- (18) فروخ، عمر، تاريخ الأدب العربيّ، الأدب في المغرب والأندلس منذ الفتح الإسلامي إلى آخر ملوك الطوائف، ج4، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، مايو 1984، ص 17.

- (19) فيصل، شكري، *مناهج الدراسة الأدبية*، ص 199.
- (20) نفضّل استعمال مصطلح "الأدب الجمعي" بدل "الأدب الشعبي" و"الأدب الجمعي" مصطلح يستعمله الأستاذ الدكتور محمد الهادي الطرابلسي إذ يرى أنّ مصطلح "الأدب الشعبي" يحمل دلالة مبطنّة للتقليل من شأن ذلك الأدب.
- (21) فيصل، شكري، *مناهج الدراسة الأدبية*، ص 192.
- (22) نفسه، ص 193.
- (23) العقاد، عبّاس محمود، شعراء مصر وبيئاتهم في الجيل الماضي، مطبوعات مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص 3.
- (24) نفسه، ص 3.
- (25) نفسه، ص 4.
- (26) ضيف، شوقي، الأدب العربي المعاصر في مصر، دار المعارف، القاهرة، ط10، ص 39
- (27) نفسه، ص 39.
- (28) نفسه.
- (29) نفسه.
- (30) ضيف، شوقي، تاريخ الأدب العربي، عصر الدول والإمارات، ليبيا - تونس - صقلية، دار المعارف، القاهرة، 1992، ص 227 ص228.
- (31) ضيف، شوقي، تاريخ الأدب العربي، عصر الدول والإمارات، الجزائر - المغرب الأقصى - موريتانيا - السودان، دار المعارف القاهرة، ط1، ص 116 - 209.
- (32) ضيف، شوقي، تاريخ الأدب العربي، عصر الدول والإمارات، ليبيا - تونس - صقلية، ص 329 - 421.
- (33) المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، 1346هـ، ج4، ص321.
- (34) السالمي، عبدالله بن حميد، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، مكتبة الاستقامة، 2013، ج1، ص 12.
- (35) الخصيبي، شقائق النعمان على سموط الجمال في أسماء شعراء عمان، وزارة التراث القومي، مسقط، 1989، ج1، ص 21.
- (36) درويش، أحمد، تطور الأدب في عمان، دار غريب، القاهرة، 1998، ص 119.

- (37) البوسعيدي، سالم بن سعيد، الجامع في الأدب العماني، دار القارئ، بيروت، ط1، 2015، ج1، ص305 ص326.
- (38) تُجمع المصادر على أنّ اسمه أبزون ما عدا صاحب كشف الظنون يسميه أبزمون، وربما يكون مردّ ذلك إلى النسخ، واتفق المؤرّخون على كنيته (أبو علي) وعلى لقبه (الكافي العماني) واختلفوا في اسم أبيه، بين مهبرد، ومهمرد، ومهبرذ، ومهيرذ، انظر ديوان أبزون العماني، تح: هلال ناجي، ضمن حوليّة الانسانيّات والعلوم الاجتماعيّة، جامعة قطر، العدد السابع، 1404-1984، ص110.
- (39) الباخري، علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيّب، دمية القصر وعصرة أهل العصر، ج1 تح: محمد التونجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1993، ص120.
- (40) الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك، الوافي بالوفيات، ج6، تح: س. ديدرنغ، دار النشر فرانز شتايز شتو تغارت، ط3، 1991، ص184.
- (41) خليفة، حاجي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، دبت، ص772.
- (42) نفسه.
- (43) ناجي، هلال، شاعر من عمان، مجلة منشورات مركز دراسات الخليج العربي، الكتاب الأول، جامعة البصرة - 1977م، ص104-135.
- (44) البطاشي، سيف بن حمود بن حامد، اتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان، الناشر: مكتب المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينيّة والتاريخيّة، ط3، 1998، ج1، ص516.
- (45) البوسعيدي، سالم بن سعيد البوسعيدي، الجامع في الأدب العماني، ج1، ص435.
- (46) العماني، أبزون، ديوان أبزون العماني، تحقيق هلال ناجي، ضمن حوليّة الانسانيّات والعلوم الاجتماعيّة، جامعة قطر، العدد السابع ص111.
- (47) نفسه، ص133.
- (48) المحروقي، محمد، أبزون الذي تعمّن، الهوية والأهميّة، مقال منشور في مجلة نزوى عدد التاسع، 1/ يناير 1997.
- (49) درويش، أحمد، تطور الأدب في عمان، ص135.
- (50) نفسه.
- (51) الفارسي، سعيدة بنت خاطر، العصر الذهبي للشعر في عمان (دولة النباهنة)، بيت الغشّام، مسقط، ط1، 2016، ص5.

المصادر والمراجع:

1. الإسكندري، أحمد، تاريخ آداب اللغة العربية في العصر العباسي، مطبعة السعادة، مصر، ط1، سنة (1330هـ - 1912م).
2. الباخري، علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب، دمية القصر وعصرة أهل العصر، ج1 تحقيق: محمد التونجي، دار الجيل، بيروت، ط1، 1993.
3. البطاشي، سيف بن حمود بن حامد، اتحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان، ج1، الناشر: مكتب المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينية والتاريخية، ط3، 1998.
4. البوسعيدي، سالم بن سعيد، الجامع في الأدب العماني، ج1، دار القارئ، بيروت، ط1، 2015.
5. الخصيبي، شقائق النعمان على سموط الجمال في أسماء شعراء عمان، ج1، وزارة التراث القومي، مسقط، 1989.
6. خليفة، حاجي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، ج1، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، د.ت.
7. درويش، أحمد، تطور الأدب في عمان، دار غريب، القاهرة، 1998.
8. الزيانت، أحمد حسن، تاريخ الأدب العربي، ط7، دار المعرفة، بيروت، 2001.
9. زيدان، جرجي، تاريخ آداب اللغة العربية، مراجعة شوقي ضيف، دار الهلال، د.ت، ج2.
10. السالمي، عبدالله بن حميد، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، ج1، مكتبة الاستقامة، 2013.
11. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، ج6، تحقيق: س. ديدرغ، دار النشر فرانز شتايز شتو تغارت، ط3، 1991.
12. ضيف، شوقي، الأدب العربي المعاصر في مصر، دار المعارف، القاهرة، ط10.
13. ضيف، شوقي، تاريخ الأدب العربي، عصر الدول والإمارات، الجزائر - المغرب الأقصى - موريتانيا - السودان، دار المعارف القاهرة، ط1.
14. ضيف، شوقي، تاريخ الأدب العربي، العصر الجاهلي، دار المعارف، القاهرة، ط8.

-
15. ضيف، شوقي، تاريخ الأدب العربي، عصر الدول والإمارات (الجزيرة العربية - العراق - إيران)، دار المعارف، مصر، ط2.
16. ضيف، شوقي، تاريخ الأدب العربي، عصر الدول والإمارات، ليبيا - تونس - صقلية، دار المعارف، القاهرة، 1992.
17. العقاد، عباس محمود، شعراء مصر وبيئاتهم في الجيل الماضي، مطبوعات مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
18. العماني، أبزون، ديوان أبزون العماني، تحقيق: هلال ناجي، ضمن حولية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، العدد السابع.
19. الفاخوري، حنا، تاريخ الأدب العربي، ط1، دار بيروت الكبرى للنشر، بيروت، 2014.
20. الفارسي، سعيدة بنت خاطر، العصر الذهبي للشعر في عمان (دولة النباهنة)، بيت الغشام، مسقط، ط1، 2016.
21. فروخ، عمر، تاريخ الأدب العربي، الأدب في المغرب والأندلس منذ الفتح الإسلامي إلى آخر ملوك الطوائف، ج4، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، مايو 1984.
22. فيصل، شكري، مناهج الدراسة الأدبية في الأدب العربي، بالعرض والنقد والاقتراح، دار العلم للملايين، بيروت، ط5.
23. المحروقي، محمد، أبزون الذي تعمّن، الهوية والأهمية، مقال منشور في مجلة نزوى عدد التاسع، 1/ يناير 1997.
24. المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، 1346هـ، ج4.
25. ناجي، هلال، شاعر من عمان، مجلة منشورات مركز دراسات الخليج العربي، الكتاب الأول، جامعة البصرة - 1977م.
26. وليك، رينيه، ووآرن، وأوستن، نظرية الأدب، تعريب عادل سلامة، دار المريخ، الرياض، 1991.